A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/7/19
20 February 2008

ARABIC
Original: FRENCH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٩ من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز – متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير السيد دودو دين المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب*

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد المحدد لتضمينه آخر ما استجد من معلومات.

(A) GE.08-10729 060308 110308

موجز

يقدم المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١. وإن هذا التقرير، الذي تناول في العمق اتجاهات العنصرية وكره الأجانب الحالية الجسيمة التي استرعى المقرر الخاص انتباه الجمعية العامة إليها عندما قدم تقريره المرحلي (A/62/306) في دورتها الثانية والستين، يجب قراءته مقترناً بالتقرير المستكمل المتعلق بمسألة البرامج السياسية التي تحض على التمييز العنصري أو تشجعه، الذي قدمه المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة، وتقريره الأخير عن مكافحة تشويه صورة الأديان، الذي قدمه إلى المجلس في دورته الستين(١).

وتواجه مكافحة العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عدة تحديات كبرى تتمحور حول الاتجاهات الجسيمة التالية: تضاؤل الإرادة السياسية لمكافحة العنصرية وكره الأجانب، كما يتجلى من عدم تطبيق برنامج عمل ديربان؛ واشتداد العنف العنصري وكره الأجانب؛ وتصاعد التعويد السياسي على العنصرية وكره الأجانب، كما يتبين من تعميم البرامج السياسية العنصرية والكارهة للأجانب ووضعها موضع التنفيذ بواسطة تحالفات حكومية مع أحزاب ديمقراطية؛ والإقرار المذهبي والسياسي والفكري للخطاب والخطابة العنصريين والكارهين للأجانب الذي يأخذ المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذا الهجرة مأخذاً إثنياً وعنصرياً؛ والطفرة العامة الحاصلة في مظاهر الكراهية العنصرية والدينية، وكذلك التعصب الديني، حسبما يتجلى على الخصوص في مظاهر معاداة السامية وكره المسيحية وعلى الأخص كره الإسلام؛ والأهمية المتزايدة في بنيات الهوية التي يكتسبها رفض التنوع ومقاومة التعدد الثقافي للمجتمعات. ويكرّس المقرر الخاص فصلاً للتمييز المبني على النظام الطبقي، والذي يعتبره جزءاً لا يتجزأ من ولايته.

ولعكس هذه الاتجاهات الجسيمة، يواصل المقرر الخاص، في كل أنشطته، تشجيع وضع استراتيجية مزدوجة قوامها: من جهة، استراتيجية سياسية وقانونية ترمي إلى إيجاد وتدعيم الإرادة السياسية لدى الحكومات في مكافحة العنصرية وكره الأجانب وتمكين الدول من التزود، تمشياً مع إعلان وبرنامج عمل ديربان، بالصكوك القضائية والقانونية والأدوات الإدارية الملائمة لذلك الغرض؛ ومن جهة أخرى، استراتيجية ثقافية وفكرية وإثنية تستهدف مصدريهما العميقين، ولا سيما نظم القيم التي تبيحهما، وبنيات الهوية، وخاصة ما يستبيحهما من كتابة وتدريس للتاريخ، وأيضاً ما يغذيهما من رفض للتنوع والتعددية الثقافية.

وفي عام ٢٠٠٧، زار المقرر الخاص ليتوانيا وليتونيا وإستونيا والجمهورية الدومينيكية وموريتانيا. وترد بيانات عن تلك الزيارات في إضافات هذا التقرير (A/HRC/7/19/Add.4 وA/HRC/7/19/Add.3 وA/HRC/7/19/Add.2 وA/HRC/7/19/Add.5 وA/HRC/7/19/Add.6، على التوالي).

---

(١) A/HRC/5/10 وA/HRC/6/6، على التوالي.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - الملاحظات الرئيسية	١ - ٧	٤
ثانياً - أنشطة المقرر الخاص.....	٨ -٤٥	٥
ألف- زيارات المقرر الخاص.....	٨ -١١	٥
باء - متابعة زيارات المقرر الخاص.....	١٢-٢٣	٦
جيم - أنشطة المقرر الخاص.....	٢٤-٤٥	٩
ثالثاً - التجليات المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب	٤٦-٧١	١٣
ألف- البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجع عليه ..	٤٧-٥٠	١٣
باء - التحريض على الكراهية العرقية أو الإثنية أو الدينية	٥١-٥٣	١٤
جيم- التعصب الديني	٥٤-٦١	١٥
دال- رفض التعددية الثقافية	٦٢-٦٤	١٧
هاء - التمييز بحق اللاجئين والمهاجرين وملتمسي اللجوء.....	٦٥-٦٨	١٨
واو- التمييز القائم على النظام الطبقي.....	٦٩-٧١	١٩
رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات.....	٧٢-٨٣	٢٠

أولاً – الملاحظات الرئيسية

١- تصطدم مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بعدة تحديات كبرى خطيرة تتمحور حول شتى الاتجاهات الجسيمة التي تناولها المقرر الخاص بالتحليل المستفيض طوال مدة مزاولته لولايته.

٢- وإن أخطر ما يتجلى فيه تراجع مكافحة العنصرية واشتداد العنف العنصري وكره الأجانب، لا سيما أخطر تعبير عنه – ألا وهو الانتقال إلى الفعل – الذي ينم عنه عدد متزايد من أعمال العنف الجسدي المستهدفة لأعضاء مجتمعات إثنية أو ثقافية أو دينية، والتي يجاهر فاعلوها، وهم مجموعات نازية أو قومية أو يمينية متطرفة – بأنها ذات طبيعة عنصرية وكارهة للأجانب.

٣- وإن تصاعد العنف العنصري يواكب اتجاهاً جديداً جسيماً يمثّل أخطر تهديد للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو: التعويد السياسي على العنصرية وكره الأجانب وإقرارهما ديمقراطياً، مما يفضي على الخصوص إلى رسوخ الخطط العنصرية والكارهة للأجانب في البرامج السياسية لأحزاب ديمقراطية وإلى إقدار الأحزاب التي تنادي بتلك البرامج على وضعها موضع التطبيق بواسطة تحالفات مع الحكومات تضمن لها التواجد في جهاز الدولة والولوج إليه.

٤- وإن الإقرار الفكري للعنصرية وكره الأجانب والتعصب يشكل أيضاً أحد الاتجاهات الجسيمة في التصاعد الحالي للعنصرية وكره الأجانب. إنه يتجسد على الخصوص في العدد المتزايد من المنشورات المسماة علمية أو أدبية التي تستحدث، تحت غطاء الدفاع عن الهوية والأمن الوطنيين، نظريات تطبعها القراءة الإثنية أو العنصرية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفيما يلي أمثلة على تلك الظاهرة: من جهة، التصريحات الأخيرة التي أدلى بها الحائز على جائزة نوبل للطب جيمس واتسون عن الانحطاط الفكري للمنحدرين من أصل أفريقي، تنم الرغبة الضمنية من ورائها في وضع ترتيب هرمي لمختلف الأعراق عن الإقرار العلمي بالأنماط التاريخية المؤلفة للعنصرية وتشكل انتكاساً كبيراً في النهوض بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي؛ ومن جهة أخرى، خطاب الرئيس الفرنسي الذي ألقاه في داكار، يوم ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، والذي يندرج في هذه الدينامية المقرّة للعنصرية، إذ أكد فيه على نحو مدهش يعيد إلى الأذهان أساسية البنيات العنصرية السائدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر القائلة بأن الأفارقة لا محل لهم من التاريخ. كما أن الدعوة، التي وجهها نادي الطلبة للحوارات "اتحاد أكسفورد" التابع لجامعة أكسفورد، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، إلى الرجعي البريطاني ديفيد إيرفين وإلى نكّ غريفين، زعيم الحزب الوطني البريطاني، الذي ينادي ببرنامج سياسي عنصري كاره للإسلام ومعادٍ للسامية، تندرج أيضاً في هذه الدينامية المقرّة فكرياً للعنصرية والمعوّدة عليها.

٥- وإن التساهل السياسي والفكري مع العنصرية وكره الأجانب يتجلى في المعالجة الأمنية الحصرية للمسائل المتعلقة بحالة الأجانب، ولا سيما المهاجرين وملتمسي اللجوء والأقليات القومية أو الإثنية أو الدينية أو الثقافية. وفي كثير من البلدان، يصبح المهاجر، إذ ينظر إليه نظرة إثنية وقمعية تحط من شأنه، هدفاً رئيسياً تستقصده العنصرية وكره الأجانب. ففي هذا السياق، يدخل كلام كيفين أندروز، الوزير الأسترالي السابق للهجرة والمواطنة، الذي ميَّز الرعايا الأفارقة على أنهم مجموعة تعاني من مشاكل في الاندماج في المجتمع الأسترالي والذي أعلن عن تخفيض الحصص بالنسبة للاجئين الأفارقة في أستراليا للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي فرنسا، فإن مشروع

القانون الأخير الذي يستلزم اختبار الحمض النووي (الدَّنا DNA) في إجراءات المعالجة الإدارية لطلبات جمع شمل الأسرة يشكل مثالاً خطيراً آخر على التسخير السياسي للجينيات من أجل استباحة وصم المهاجر بالعار وتراجعاً في المغزى الإثني للأسرة المنحصرة في البعد الجيني وحده.

٦- وإن تصاعد التحريض على الكراهية العرقية والدينية واستفحال مظاهر معاداة السامية وكره المسيحية وعلى الأخص كره الإسلام يشكلان أيضاً اتجاهين مقلقين بوجه خاص. إنهما يدوران حول العاملين التاليين: خليط من عوامل العرق والثقافة والدين، والارتياب الفكري والمذهبي بفعل الدين، والاختلال بين الدفاع عن العلمانية وحرية التدين، والمنهج الأمني ومنهج الرقابة على ممارسة الإسلام وتعليمه. وهناك عنصر يشغل البال بوجه خاص ناجم عن ذلك، ألا وهو القراءة الانتقائية والسياسية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تتضح على الخصوص من الهيمنة الإيديولوجية لحرية التعبير على حساب حريات أخرى ومن القيود والحدود التي يكرسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٧- وإن تلك الاتجاهات لتكشف عن انغلاق في الهوية وعن مقاومة فكرية وسياسية للتعددية الثقافية، من جراء تنازع الهويات القومية القديمة وعملية التعدد الثقافي العميق الجارية في كل المجتمعات. إنه يتسبب في حدوث تشنجات في الهوية لها دور حاسم في التصور المهيمن أكثر فأكثر لفكرة "الاندماج - الاستيعاب"، الذي فيه نكران بالذات لقيم وذاكرات محددة للأقليات الوطنية والمهاجرين ويحول، من هذا القبيل، دون إسهامهم في نظم البلدان المضيفة وتاريخها وهويتها الوطنيين. وهذا التصور هو من طراز الإيديولوجية القديمة المتمثلة في ترتيب الثقافات والأعراق والحضارات هرمياً، والتي استند إليها تاريخياً في التسلط على الشعوب وإقرار الثقافة والعقليات العنصرية، مما كوَّن مرتعاً خصباً لكافة الأشكال القديمة والعصرية من العنصرية وكره الأجانب.

ثانياً - أنشطة المقرر الخاص

ألف - زيارات المقرر الخاص

٨- قام المقرر الخاص بزيارات إلى ليتوانيا وليتونيا وإستونيا في الفترة من ١٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قصد تقييم بُعدين هامين من أبعاد ولايته، هما: من جهة، عملية إعادة بناء هوية تلك البلدان، التي تواجه التنازع بين تعزيز الهويات الوطنية القديمة التي نالت منها تاريخياً عمليات الهيمنة والاحتلال السياسيان التاريخية واحترام حقوق الأقليات القومية والاعتراف بتلك الحقوق، لا سيما ما انبثق منها من تلك العمليات؛ ومن جهة أخرى، التعدد الثقافي المتدرج والإثني والثقافي والديني لتلك المجتمعات، وخاصة غير الأوروبية الأصل، الذي يُحدث في بلدان أوروبية أخرى انطواء في الهوية وردود أفعال عنصرية وكارهة للأجانب. وترد ملحوظات المقرر الخاص وتوصياته في تقاريره عن البعثة (A/HRC/7/19/Add.4 وA/HRC/7/19/Add.3 وA/HRC/7/19/Add.2).

٩- ومن ٢٣ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، زار المقرر الجمهورية الدومينيكية مع الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات. ويشير التقرير المشترك عن البعثة (A/HRC/7/19/Add.5)، في تحليله لعمق العنصرية في المجتمع الدومينيكي، إلى تباين في الرأي والإدراك، فيما يتصل بوجود العنصرية والتمييز، بين السلطات، من جهة،

والمجتمع المدني والمجتمعات المعنية، من الجهة الأخرى. ويحلل فيه المقرر الخاص ارتكاز ميراث العنصرية التاريخي والثقافي في اللا - وعي الجماعي، وحساسيات المجتمع الدومينيكي ومداركه.

١٠- وقام المقرر الخاص أيضاً بزيارة موريتانيا من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بغية المساهمة، في سياق الدينامية الديمقراطية الملحوظة الجارية، قصد معالجة عمق تركات التمييز الإثني التاريخية التي شكلت المجتمع على مر الزمان. وترد مذكرة تمهيدية مقتضبة عن تلك الزيارة في إضافة إلى هذا التقرير (A/HRC/7/19/Add.6). وسيُقدَّم تقرير كامل إلى المجلس في دورة لاحقة.

١١- وفيما يتعلق بالزيارات التي أجريت في عام ٢٠٠٨، فإن المقرر الخاص مسرور للردين الإيجابيين الواردين من حكومتي كندا - من أجل زيارة متابعة - والولايات المتحدة الأمريكية. وإن المقرر الخاص، إذ يذكِّر بأن حكومات الهند وباكستان ونيبال لم تستجب بعد لطلبات الزيارات المعبَّر عنها في عام ٢٠٠٤ والتي تم التذكير بها في عام ٢٠٠٦، يُعرب من جديد عن قلقه فيما يخص التمادي في عدم الرد على طلبات الزيارة الصادرة عن الإجراءات الخاصة. ويحدوه الأمل في أن يعالج مجلس حقوق الإنسان هذه المسألة معالجة هادفة، في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

باء - متابعة زيارات المقرر الخاص

١٢- يؤكد المقرر الخاص، بغية ضمان إجراء متابعة دائمة لحالة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب في البلدان التي تُزار، أهمية مواصلة الحوار مع الحكومات والمجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة والاستجابة إلى تطلعات المجتمعات المعنية.

١٣- ويلاحظ المقرر الخاص مع القلق، في إطار متابعة زيارته إلى سويسرا، تأكد الاتجاه إلى التسخير السياسي للعنصرية وكره الأجانب والتعصب في الأوساط السياسية والفكرية. وتشهد على هذا الاتجاه، على الخصوص، مبادرتان قام بهما مؤخراً الحزب السياسي المسمى اتحاد الوسط الديمقراطي، الذي أثبت مركزه كتكوين سياسي أول في البلد إبان الانتخابات الاتحادية التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧: مشروع الاستفتاء حول منع بناء مآذن جديدة وشن حملة من أجل تشجيع اقتراح مبادرة شعبية تتعلق بطرد المواطنين الأجانب الذين يرتكبون جريمة خطيرة في سويسرا رمزت إليها صورة ثلاثة خرفان بيضاء تُزيح خروفاً أسود من راية سويسرية. وقد كانت تلك الحملة محل رسالة احتجاج من المقرر الخاص. واعتبر المقرر الخاص ذلك الملصق، بعد قراءة متأنية لرد المجلس الاتحادي على رسالته ونظراً للسوابق المشار إليها في تقريره عن زيارة سويسرا[٢] فيما يتصل على الخصوص بحملات اتحاد الوسط الديمقراطي السابقة، أن من شأنها أن تبعث على الكراهية العنصرية والدينية. وارتأى، بالتالي، أن حرية التعبير يجب ألا تكون ستاراً يخفي التحريض على الكراهية العنصرية والدينية وأن سحب ذلك الملصق سوف يكون أليق بالصورة المعهودة عن سويسرا كبلد محترم لحقوق الإنسان.

---

(٢) A/HRC/19/Add.2.

١٤- وإن المقرر الخاص مسرور للحوار الديمقراطي العميق الذي أوجدته تلك الحملات في عُقر المجتمع السويسري. كما أن الصدى الذي لاقته مسائل العنصرية والتمييز في الأوساط الفكرية والاجتماعية و، على الخصوص، السياسية - لا سيما إبان الانتخابات للمجلس الاتحادي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ - يُظهر حيوية الحوار الديمقراطي بشأن هذه المسألة في صميم المجتمع السويسري.

١٥- وقد تبين للمقرر الخاص باهتمام كبير، في هذا المضمار، الالتزام الشخصي والدرجة العالية من التحفز والحساسية لدى مسؤولي عدد معين من المؤسسات الاتحادية والمحلية، ولا سيما دائرة مكافحة العنصرية، واللجنة الاتحادية لمناهضة العنصرية والمسؤولين عن الإدماج في الكانتونات والجماعات المحلية. ويود، بصفة خاصة، التعبير عن امتنانه للجنة الاتحادية لمناهضة العنصرية لمبادرتها بتنظيم اجتماع، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مع مندوبي الكانتونات والجماعات المحلية المسؤولين عن الإدماج، حضرها أيضاً مسؤولو دائرة مكافحة العنصرية. ولم يُعن هذا الاجتماع بإجراء حوار مثمر مع المقرر الخاص فحسب وإنما عُني أيضاً بالرهانات والفتوحات والحواجز من حيث تشجيع تعايش المجتمعات وتلاقحها، وتقبّل التنوع والتعددية الثقافية ومحاربة جميع أشكال ومظاهر العنصرية وكره الأجانب.

١٦- ولاحظ المقرر الخاص بكثير من الاهتمام انتخاب السيد ريكاردو لومينغو، وهو طالب للجوء سابق من أصل أنغولي، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، لعضوية المجلس الوطني السويسري، وبذلك أصبح أول نائب أسود يدخل غرفة البرلمان الاتحادي الدنيا. ويرى المقرر الخاص أن ذلك الانتخاب، الذي يدل أيضاً على الحيوية الديمقراطية الداخلية في المجتمع السويسري، يشكل مرحلة ذات بال لزيادة الاتضاح وتعزيز تمثيل المجتمعات التي طالما أُقحمت بممارسات تمييزية شتى في الخفاء والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

١٧- ويلاحظ المقرر الخاص مع القلق، في إطار متابعة زيارته إلى الاتحاد الروسي[٣]، دوام العنف العنصري والكاره للأجانب في البلد، كما يستدل، في جملة أمور، من العدد المتزايد من الحوادث العنصرية والكارهة للأجانب، التي ترتكبها على الخصوص مجموعات نازية وتتبدى درجة عنفها في تكاثر الاغتيالات التي تطال أشخاصاً غير سلافيين أصلهم من أفريقيا أو آسيا أو العالم العربي أو القوقاز. ومن رأي المقرر الخاص أن استمرار تلك الأعمال، رغم الزيادة المرموقة التي حدثت في الأشهر الأخيرة في الإجراءات القضائية والإدانات لارتكاب أعمال بحافز من الكراهية العنصرية أو الدينية، هو أخطر تهديد ليس لبناء تعددية ثقافية ديمقراطية وتعادلية وتفاعلية فحسب، وإنما أيضاً لتقدم الديمقراطية في البلد. وإن ذلك الاستمرار يستدعي التزاماً سياسياً يقظاً وفرض عقوبات اتعاظية واتباع استراتيجية فكرية وثقافية واسعة النطاق لضمان تعايش منسجم في مجتمع تكون فيه التعددية الثقافية متجذّرة.

١٨- ومن هذا المنظور، يرى المقرر الخاص أن تعبئة وديناميةالمجتمع المدني الروسي في مكافحة العنصرية وكره الأجانب لهما دلالة خاصة. وقد أثّرت فيه بوجه خاص الرسالة التي تلقاها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ من المنظمات غير الحكومية الرئيسية العاملة في مجال مكافحة العنصرية وكره الأجانب في روسيا، تدعم فيها كل الدعم التوصيات الواردة في تقريره عن البعثة، التي تعتبر أساساً هاماً لوضع برنامج وطني لمكافحة التمييز والعنصرية.

---

(٣) A/HRC/4/19/Add.3.

١٩- وبخصوص متابعة زيارته إلى إيطاليا[٤]، يعرب المقرر الخاص عن قلقه تجاه اعتماد مرسوم - قانون، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر الماضي، يبيح طرد مواطني الاتحاد الأوروبي البالغين والقاطنين في إيطاليا لمدة تقل عن ١٠ سنوات الذين "ينتهكون الكرامة الإنسانية أو حقوق الفرد الأساسية أو يخلّون بالأمن العام". وإن ذلك المرسوم - القانون، الذي سُنَّ عقب اغتيال مواطنة إيطالية اتهم به روماني من الروما، يستهدف بوجه خاص المجتمع الروماني في البلد. وإذ يذكِّر المقرر الخاص أنه ما من طرد إلا ويجب أن يكون معللاً في كل حالة فردية وأن يتاح فيه الرجوع إلى القضاء، يود أن يؤكد أيضاً أهمية مكافحة استغلال بعض وسائط الإعلام والأحزاب السياسية للخوف الناجم عن ضغط الهجرة وأزمة الهوية من جراء التعدد الإثني والديني الذي يواجهه المجتمع الإيطالي. ويرغب أيضاً في التذكير بأن مجتمع الروما في إيطاليا مستضعف ومهمّش للغاية. وإن اتخاذ تدابير قمعية تستهدف مجتمعاً بأسره قصد التصدي لجريمة أو جنحة يرتكبها أحد أعضاء ذلك المجتمع يشكل علامة فادحة تنم عن العنصرية وكره الأجانب متناقضة مع الرغبة السياسية والمبادرات الإيجابية المتخذة ضد تلك المصائب التي كشف عنها المقرر الخاص في تقريره عن الزيارة.

٢٠- وإن المقرر الخاص مغتبط خصوصاً للعملية التي شرع فيها، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في إيطاليا، بالتعاون مع ممثلي الرابطة الوطنية للصحفيين الإيطاليين واتحاد الصحفيين الإيطاليين، فيما يتعلق بوضع مدونة سلوك لوسائط الإعلام. وإن هذه المبادرة، التي تتوافق تماماً وقلباً وقالباً مع التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير بعثة المقرر الخاص السالف الذكر، تتناول بوجه خاص المعلومات المتعلقة بالهجرة واللجوء.

٢١- وفي سياق تطبعه دينامية مقلقة لكره الأجانب وتصاعد مظاهر العنصرية، يود المقرر الخاص أن يذكِّر ببعض التوصيات الواردة في تقريره عن البعثة، ولا سيما ما يلي: اعتماد قانون الجنسية، وتنقيح القانون المسمى بوسي - فيني، الذي يحكم الهجرة متبعاً منهجاً أمنياً يؤدي إلى تجريم المهاجرين؛ وسن تشريع شامل واعتماد سياسة كلية في مجال اللجوء؛ واعتماد اتفاق ثنائي (عُهدة مالية *intese*) بين الدولة والطائفة المتديِّنة بالإسلام؛ والاعتراف بمجتمعي الروما والسينتي باعتبارهما من الأقليات القومية.

٢٢- وأخيراً، وفي إطار زيارته إلى اليابان[٥]، يرى المقرر الخاص أن الشروع في حوار بين المؤرخين اليابانيين والكوريين والصينيين له مغزىً خاصاً. وهذه المبادرة تتمشى مع التوصيات الرئيسية الواردة في تقريره عن الزيارة، الذي يشجع على التشارك، تحت رعاية اليونسكو، في كتابة تاريخ إقليمي تجاوباً مع النزاع الإقليمي بين اليابان والبلدان المجاورة له، ولا سيما الصين وكوريا. وإن هذا العمل التذكاري المشترك يندرج في الاستراتيجية الفكرية والثقافية التي يوصي بها المقرر الخاص من أجل تعزيز الاستراتيجية السياسية والقضائية بغية استئصال المصادر العميقة للعقلية والثقافة العنصريتين والكارهتين للأجانب.

---

(٤) A/HRC/4/19/Add.4.

(٥) E/CN.4/2006/16/Add.2.

٢٣- ويود أيضاً أن يشير إلى شبكة المنظمات غير الحكومية اليابانية للقضاء على التمييز العنصري، التي أنشئت على أساس تقرير زيارته وبمبادرة من الحركة الدولية للمنظمات غير الحكومية لمكافحة العنصرية والتمييز. ويحيي المقرر الخاص الحوار الذي بدأ بين تلك الشبكة والحكومة اليابانية بهدف تيسير إجراء حوار بنَّاء بين السلطات وأعضاء المجتمعات المتضررة بوجه خاص من العنصرية وكره الأجانب، ولا سيما الأقليات القومية (البوراكو والآينو وأهالي أوكيناوا) والمنحدرين من المستعمرات اليابانية القديمة وذريّاتهم (من كوريين وصينيين)، وكذا مع المهاجرين الجدد المنحدرين من بلدان آسيوية أخرى ومن أفريقيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط.

جيم- أنشطة المقرر الخاص

٢٤- تمحورت أنشطة المقرر الخاص، طيلة مدة ولايته، حول عدة أهداف أساسية، هي: تعزيز وتنفيذ إعلان وخطة عمل ديربان؛ وتشجيع وضع استراتيجيات سياسية وقضائية وثقافية ناجعة لتحديد ومكافحة المصادر العميقة لمظاهر العنصرية وكره الأجانب، القديمة منها والجديدة؛ وأخيراً، تشجيع الربط بين مكافحة العنصرية وكره الأجانب، وبناء تعددية ثقافية تعددية وديمقراطية وتفاعلية.

٢٥- وإن أنشطة المقرر الخاص مجمّعة على النحو التالي: أنشطة تعزيز التنسيق مع آليات أخرى لحقوق الإنسان؛ واشتراكه في اجتماعات ومؤتمرات مختلفة بشأن استفحال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب؛ وأخيراً، أنشطته لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية.

١- تعزيز التنسيق مع الآليات الأخرى لحقوق الإنسان

٢٦- وطد المقرر الخاص تعاونه مع وحدة مناهضة التمييز التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بمواصلته المشاورات المنتظمة التي بُوشرت منذ بداية ولايته وبمشاركته على الخصوص في الأنشطة التالية ذات المغزى الخاص: الفريق المواضيعي "دراسة وتحليل التنميط العنصري"، المجتمع في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في جنيف، في نطاق الدورة السادسة لفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي؛ والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بموضوع "العنصرية والتمييز ومعيقات النمو"، الذي عقد في جنيف في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧ بمناسبة إحياء اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري؛ وسلسلة من الأنشطة مضطلع بها في نيبال، من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بغية تعزيز المبادرات الملحوظة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في سياق الدينامية الديمقراطية التاريخية الحالية؛ واجتماع معقود في جنيف، يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، معني بتحديث نموذج التشريع المناهض للعنصرية قصد مساندة العمل الذي تقوم به الدول من أجل اعتماد تشريع مطابق لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وتستجيب للانشغالات المعبر عنها في إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٢٧- وختاماً، وابتغاء تعزيز التكامل بين الولايتين، يسعد المقرر الخاص أنه تلقى الدعوة من لجنة القضاء على التمييز العنصري من أجل حضور الاجتماعات التي تبحث تقارير الدول التي زارها، في سبيل قياس حالة العنصرية وأيضاً متابعة توصياته.

٢- استفحال العنصرية والتمييز العنصري وكره الجانب

٢٨- كان استفحال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وتحليل بُعدها التاريخي والثقافي، موضوع مداخلات عديدة للمقرر الخاص في غضون سنة ٢٠٠٧، ويرد وصف مقتضب لأهمها في الفقرات التالية.

٢٩- وبناء على دعوة من عمدة لندن، شارك المقرر الخاص في المؤتمر المعنون "حضارة عالمية أم تصادم الحضارات"، الذي عقد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وشارك، على الخصوص، في مائدة مستديرة حول موضوع "لندن متعددة الثقافة - أهذا ممكن؟" مع صحفيين ومثقفين وشدد على المقاومة الفكرية والسياسية إزاء التعددية الثقافية، التي هي من الأسباب العميقة لاستفحال العنصرية وكره الأجانب.

٣٠- ومن ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، شارك المقرر الخاص، في نورمبرغ (ألمانيا)، في المؤتمر العام الأول للائتلاف الأوروبي للمدن لمكافحة العنصرية، المعنون "تقاسم الكفاءات وتعزيز المجتمعات: دور المدن في التحدي الموجه ضد العنصرية والتمييز". ووضع المقرر الخاص التركيز على المدى البعيد لهذه المبادرة، تحت رعاية اليونسكو، في تعزيز مكافحة العنصرية في المجال الحضري، الذي هو الإطار المحوري للتعددية الإثنية والثقافية والدينية.

٣١- وعلاوة على ذلك، شارك المقرر الخاص في المنتدى الدولي الرابع لحقوق الإنسان، المخصص لموضوع "حقوق الإنسان والطفل"، الذي عقد يومي ٢٤ و٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ في لوسيرن (سويسرا). وأبرز ضرورة تسليط الضوء على العمليات الثقافية والتاريخية لبناء جميع أشكال العنصرية، وكذا أهمية تشجيع تلقين التعددية الثقافية في إطار المدرسة ووسائط الإعلام والأسرة.

٣٢- وشارك المقرر الخاص أيضاً في "الحوار الشامل فيما بين وسائط الإعلام" الثاني، الذي نُظِّم في أوسلو، يومي ٤ و٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد كانت تلك المبادرة، التي أطلقتها في عام ٢٠٠٦ حكومة إندونيسيا والنرويج في ضوء المسائل التي أسفرت عنها الأزمة المنبثقة عن الرسوم الكاريكاتورية التي مثّلت الرسول محمد والمنشورة في جريدة دانمركية، محفلاً تناقَش فيه المسؤولون الرئيسيون عن وسائط الإعلام القادمين من كل القارات قصد تقاسم خبراتهم ووجهات نظرهم من أجل المساهمة في النهوض بحرية التعبير والتسامح والسلام. وارتأى المقرر الخاص، في مداخلته، أن وسائط الإعلام ينبغي لها أن تزيد من مراعاة العمق التاريخي والثقافي للعنصرية وكره الأجانب؛ وأن تعارض إقرارها الثقافي تحت غطاء حرية التعبير؛ وأن تعكس بشكل أعمق، من الناحية الكتابية والهيكلية والتشاركية على حد سواء، التعدد والدينامية المتعددة الثقافة التي يتسم بها جل المجتمعات الحالية.

٣٣- وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، شارك المقرر الخاص في ليفربول (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) في مؤتمر "مساواة كبريات المدن وشبكة الأداء"، الذي تنظمه سنوياً الشبكة المتكاملة لثماني مدن إنكليزية خارجاً عن لندن والذي يتوخى التحاور حول دور تلك المدن في تشجيع التماسك والتساوي الاجتماعيين. وبهذه المناسبة، تحدث عن أهمية القيام، في التصدي لتوترات الهوية التي يتسبب فيها تنازع الهويات القومية والعملية المتعددة الثقافة العميقة في المجتمعات، بتشجيع استراتيجيتي الحوار بين الثقافات المركزيتين، وهما: الاعتراف بالتنوع والخاصيات الثقافية والإثنية والسياسية لمختلف المجتمعات، وخلق الظروف الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المواتية لتفاعلاتها وتعارفها.

٣٤- ومن ١٢ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، شارك المقرر الخاص في *المؤتمر الحادي عشر لجمعية الثقافات الأمريكية* الذي ينعقد كل سنتين، المعقود في دنفر، كولورادو (الولايات المتحدة الأمريكية)، وعنوانه "الحوار المفتوح الحادي عشر: الروابط الشاملة بالديمقراطية الثقافية". وقد تناول في مداخلته رهان التنوّع الثقافي، وتسخيره التاريخي والفكري والعلمي قصد الترتيب الهرمي للأعراق والثقافات، كما تحدث عن ضرورة القيام ليس فقط بتشجيع التنوع وحده كحقيقة واقعة وإنما أيضاً قيمة التعدد الممارس كاعتراف بالتنوّع واحترامٍ له ونُهوض به.

٣٥- ومن ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، شارك المقرر الخاص في مدينة بروجا (إيطاليا)، في "الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة من أجل الشعوب"، وهي مبادرة تنظمها سنوياً جمعية مجلس السلام والتنسيق الإيطالي للجماعات المحلية من أجل السلم وحقوق الإنسان، التي تنسق معاً أنشطة ما يربو على ١ ٢٠٠ من الجمعيات والسلطات المحلية والوطنية والمنظمات المدنية والدينية العاملة في مجال النهوض بحقوق الإنسان. واسترعى المقرر الخاص، في مداخلته، انتباه المشاركين إلى ضرورة معالجة حقوق الإنسان معالجة شاملة وغير انتقائية مبيناً الفارق بين التعبئة الدولية المشروعة بشأن أعمال العنف في ميانمار والسكوت على مئات ضحايا القمع السياسي في غينيا. ورأى أن التداول الإعلامي يجب ألا يكون المقياس الوحيد لخطورة انتهاكات حقوق الإنسان وأن مبدأ الشمولية والمعاملة المتساوية يجب أن يكون المعيار النهائي.

٣٦- وبناء على دعوة مؤسسة الثقافات الثلاث، شارك المقرر الخاص أيضاً في اجتماع لمنظمات المجتمع المدني بشأن مسألة التمييز ضد المسلمين، عُقد في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في مدينة جيّان (إسبانيا). وسمح هذا الاجتماع بالتفكّر العميق في المواضيع التالية: تخيل العالم العربي والإسلامي في وسائط الإعلام ودور التربية في تشجيع التسامح، والتعايش والتعاون بين المسلمين وغير المسلمين. واعتمد المشاركون إعلاناً قُدِّم إلى "المؤتمر المعني بالتعصب ومظاهر التمييز ضد المسلمين"، الذي نظمته الرئاسة الإسبانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في قرطبة (إسبانيا) في ٩ و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٣٧- وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، دُعي المقرر الخاص إلى واشنطن من طرف لجنة الكونغرس الأمريكي المعنية بالأمن والتعاون في أوروبا - التي تساهم في رسم سياسة أمريكا الشمالية بشأن اتفاقات هلسنكي، خاصة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - إلى تقديم عرض عن محاربة الجرائم المرتكبة بدافع من الكراهية العنصرية والدينية في منطقة المنظمة المذكورة. وتحدث المقرر الخاص، على وجه الخصوص، عن الطفرة الحاصلة في العنف العنصري والكاره للأجانب، وحركية الأحزاب السياسية ذات البرامج السياسية التي تحرِّض على العنصرية والتمييز، واستراتيجية تغلغل تلك الأحزاب والمجموعات في الائتلافات الحكومية وحتى في البرلمان الأوروبي، وتنكّرها للتعددية الثقافية وأَثْنَنتها وتجريمها للهجرة. وأوضح أن الركيزة الإيديولوجية لاستفحال ذلك التحريض على الكراهية العنصرية والدينية محورها الدفاع عن الهوية والأمن الوطنيين.

٣٨- وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، شارك المقرر الخاص في مؤتمر معني بمتابعة خطة العمل النرويجية المتعلقة بالعنصرية والتمييز المعتمدة في أعقاب مؤتمر ديربان العالمي في ٢٠٠١. وقد أتاحت هذه المبادرة، التي ضمت ممثلي الحكومة والمجتمع المدني وعالم الفكر ووسائط الإعلام، تقييم أثر خطة العمل ومناقشة الأعمال المستقبلية لكل من تلك الفعاليات في مجال مكافحة العنصرية والتمييز. وأُعجب المقرر الخاص، على الخصوص، برؤية والتزام السيدة مانويلا رامين - أوسمونسن، بقدر ما أُعجب بالإرادة السياسية التي تحدو الزعماء النرويجيين

في تشجيع التعددية الثقافية بتعيينهم للسيدة رامين - أوسمونسن، المنحدرة من أصل مارتينيكي. وهو يتمنى أن يكون في مبادرة النرويج تلك حافز لحكومات أخرى، ولا سيما الأوروبية منها، على تنفيذ برنامج عمل ديربان والاشتراك النشط في عملية مراجعته.

٣٩- وشارك المقرر الخاص أيضاً في مؤتمر نظمته منظمة العمل الدولية عنوانه "نحو استحداث استراتيجية تعتمدها النقابات في نطاق مكافحة العنصرية وكره الأجانب والتمييز"، عُقد في جنيف من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد سمح هذا المؤتمر، الذي ضم ممثلين نقابيين من ثلاثين بلداً، بالقيام، على أساس تجربة الحركات النقابية، بتعبئة العالم النقابي في مكافحة العنصرية وكره الأجانب. كما أن المقرر الخاص، الذي شجع المشاركين على الانخراط بنشاط في عملية مراجعة خطة مؤتمر ديربان العالمي، يعتبر أن الجبهة النقابية أساسية في استئصال شأفة العنصرية وكره الأجانب وبما لهما من بصمات شديدة الوطأة على التوظيف والعمل. وأوصى بشدة مجلس حقوق الإنسان أن يُشرك ليس فقط العالم النقابي وإنما أيضاً الوكالات المتخصصة، مثل منظمة العمل الدولية، في تلك العملية الحاسمة.

٤٠- وفي ٦ و٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، شارك المقرر الخاص في مشاورة الخبراء حول المسائل المتعلقة بالأقليات وبرفض الجنسية أو الحرمان منها، التي نظمتها الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات.

٤١- وختاماً، اتخذ المقرر الخاص، في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مبادرة تحرير بيان صحفي، انضم إليه ١٣ من أصحاب الولايات بحكم الإجراءات الخاصة، عبّر فيه عن قلقه تجاه خطورة الأحداث التي أعقبت الانتخابات في كينيا. ونظراً للسوابق التاريخية في المنطقة، فإن أصحاب الولايات دعوا السلطات الكينية بحزم، وكذا الزعماء السياسيين والإثنيين والدينيين، إلى وضع حد لما يمكن أن يتسبب في تحريك العنف بين الإثنيات. ودعوا أيضاً المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إلى تحمُّل المسؤولية في الأزمة.

٣- التعاون مع المنظمات الإقليمية

٤٢- شارك المقرر الخاص في حلقة خبراء دراسية عن "المعايير والآليات الإقليمية لمكافحة التمييز ولحماية حقوق الأقليات" بادرت الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الدول الأمريكية، إلى تنظيمها في واشنطن يومي ٢٠ و٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وهذه الحلقة الدراسية، التي شارك فيها ممثلون للحكومات وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الإقليمية الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، كانت ترمي إلى إجراء تحليل مقارن لمختلف الصكوك والتشريعات الإقليمية القائمة في إطار مكافحة التمييز العنصري وحماية الأقليات، لا سيما المشروع الأولي لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز والتعصب.

٤٣- ويعرب المقرر الخاص عن ارتياحه للتعاون مع الوكالة الأوروبية الجديدة للحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي التي أنشئت في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ والتي حلت محل المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكره الأجانب. وشارك المقرر الخاص، على وجه الخصوص، في اجتماع مع ممثلي الوكالة الجديدة عُقِد في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في فيينا لتحديد اتجاهات التعاون الجديدة. وإن المقرر الخاص، إذ يعرب عن ارتياحه لتوسيع

نطاق الولاية بحيث تشمل الحقوق الأساسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي، يحدوه الأمل في أن تواصل الوكالة المذكورة إعطاء أولوية فائقة لمكافحة العنصرية وكره الأجانب إضافة إلى تشجيع اتباع نهج كلي لمكافحة جميع أشكال التمييز.

٤٤- ويرحب المقرر الخاص أيضاً بتقوية أواصر التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما بشأن مسائل التعصب الديني وتعزيز التسامح. وقد شارك بالخصوص في المؤتمر الرفيع المستوى بشأن "مكافحة التمييز وتعزيز الاحترام والتفاهم المتبادلين"، الذي نظم في بوخارست في ٧ و٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأتاح هذا المؤتمر دراسة الوضع الراهن للتدابير العملية الرامية إلى مكافحة التعصب والتمييز. ومع تشديده على شمولية المسبِّبات العميقة لجميع مظاهر تشويه صورة الأديان، لم يسعه إلا أن يحدد بعض العوامل الخاصة بكره المسيحية، ولا سيما جذوره التاريخية، ومساواة المسيحية بالغرب وحصرها فيه وأيضاً في تجلياته وإسقاطاته السياسية والتاريخية، وأثر أنشطة الدعوة التي تمارسها بعض الحركات الإنجيلية.

٤٥- وأخيراً، وفي إطار التعاون الإقليمي مع منظمات المجتمع المدني، شارك المقرر الخاص في المؤتمر الاستراتيجي للشبكة الأوروبية لمكافحة العنصرية، الذي عقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في برلين. وإذ يحيّي المقرر الخاص انخراط وتيقظ هذه الشبكة، التي تضم أزيد من ٦٠٠ منظمة غير حكومية هدفها مكافحة التمييز في الاتحاد الأوروبي، يود تقوية تعاونه مع هذه الشبكة، لا سيما في إطار تنظيم البرنامج مع المجتمع المدني، إبان الزيارات إلى بلدان من الاتحاد الأوروبي، ومن أجل متابعة زياراته وتطبيق توصياته.

ثالثاً - التجليات المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٤٦- يود المقرر الخاص، في هذا الجزء، استرعاء انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى مظاهر للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب يعتبرها جد مقلقة. ويرى أن هذه المظاهر مسائل جوهرية ينبغي تناولها في التعمق في إطار عملية مراجعة مؤتمر ديربان العالمي، لا سيما أثناء المؤتمرات الإقليمية التمهيدية.

ألف - البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجع عليه

٤٧- عالج المقرر الخاص طوال مدة ولايته، لا سيما في تقارير عدة كلفته بإعدادها لجنة حقوق الإنسان[٦] والجمعية العامة[٧] ومجلس حقوق الإنسان[٨]، مسألة البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجع عليه.

٤٨- وهذه التقارير، التي تحلل البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجع عليه، تؤكد الاتجاهات الرئيسية التالية: التعوّد على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، عن طريق تسخيرها سياسياً؛

---

(٦) E/CN.4/2004/61 وE/CN.4/2006/54.

(٧) A/59/330.

(٨) A/HRC/5/10.

وترسُّخ المخططات السياسية العنصرية لأحزاب وحركات اليمين المتطرف في البرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية، ولا سيما من حيث التعامل مع قضايا الهجرة واللجوء والأجانب والإرهاب، وليس ذلك بوصفها رهاناً أمنياً فحسب، وإنما أيضاً وعلى الأخصّ باعتبارها تهديداً للهوية الوطنية؛ وأخيراً، تزايد الإقرار الفكري لهذه البرامج، كما يتبين، على الخصوص في ارتفاع عدد ما يسمى بالمنشورات العلمية أو الأدبية التي تنشئ، تحت ستار الدفاع عن الهوية والأمن الوطنيين، نظريات ومفاهيم تفسيرية تطبعها القراءة الإثنية أو العرقية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٤٩- وإن "الشّرْعَنة الديمقراطية" المتزايدة لهذه البرامج السياسية توجد بينها وبين عودة ظهور أفعال تحرض على الكراهية العرقية، عُرْوة وثقى، رغم وجود أحكام، في معظم التشريعات الوطنية، تنص على قمع مثل هذه الأفعال. ولَشدّ ما تقوم هذه البرامج، التي تشيع الكراهية بخطاب يستبعد الآخر ويعاديه، بتصوير القيود المفروضة على التحريض على الكراهية والتمييز العنصريين على أنها انتهاكات لحرية الرأي والتعبير.

٥٠- وإن ترسُّخ هذه المخططات في برامج الأحزاب الديمقراطية يجد تفسيره على الخصوص في انعدام التعبير عن إرادة سياسية قوية لمكافحتها. كما أنه يتبين في مشاركة الأقليات الإثنية والثقافية والدينية وتمثيلها المحدودين، لا بل المنعدمين أحياناً، في عملية صنع القرار في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية لمجتمعاتها، مما يُديم مظهرين أساسيين من مظاهر التمييز تقع ضحية لهما، وهما: الخفاء والصمت. ومن المهم جداً، في إطار التعدد الثقافي لجميع المجتمعات، تصور الاندماج ليس بوصفه رفضاً للتنوع وانكماشاً في الهوية وإنما باعتباره عملية جدلية لتعارف مختلف الطوائف وتفاعلها. وفي هذا السياق، من واجب المسؤولين في الأحزاب السياسية أن يشجعوا على مشاركة الفئات المعرضة للتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب في صنع القرار وتمثيلها في الحكومات والأحزاب السياسية والبرلمانات والمجتمع المدني ككل، نظراً إلى ما يمكن أن تسهم به هذه الفئات في مكافحة التمييز في الحياة السياسية والاجتماعية.

باء - التحريض على الكراهية العرقية أو الإثنية أو الدينية

٥١- لاحظ المقرر الخاص، في غضون السنوات الأخيرة، حدوث زيادة لم يسبق لها مثيل في الأعمال المحرّضة على الكراهية العرقية أو الإثنية أو الدينية. وهذه الأفعال تضع عقبة كأداء أمام النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ففي كل القارات، كانت فئات مستضعفة - ولا سيما الأقليات - ضحية الخطابات والكتابات المنشورة على الملأ الداعية إلى التعصب والتمييز والمفضية، في بعض الحالات، إلى العنف الجسدي والنفسي. ورغم التحريم الصريح والقاطع في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لهذا النوع من الأفعال، فإن دولاً أعضاء عدة لم تضع بعد تشريعات ولم تنشئ مؤسسات لمكافحتها.

٥٢- ويرى المقرر الخاص أن تكاثر الأفعال المحرضة على الكراهية العرقية أو الإثنية أو الدينية يرتبط مباشرة بثلاثة عوامل أساسية. إن التعويد على العنصرية وكره الأجانب، ولا سيما تسخيرها سياسياً وترسيخهما في برامج الأحزاب الديمقراطية، أحدث مناخاً شديد السلبية يتسم بالتعصب واللامبالاة والتغاضي عن العنصرية إن لم يكن قبولها، مما أوجد ظروفاً إثنية ونفسية وسياسية ساهمت مباشرة في تنامي التحريض على الكراهية العرقية والدينية. وفضلاً عن ذلك، فإن المناخ الإيديولوجي يميِّزه ظهور خطابة قوامها مفهوم صراع الحضارات والديانات، وينعكس

ذلك على الخصوص في خطابة بعض النخب السياسية والفكرية والإعلامية. وعلى الصعيد القانوني، يسّرت آثار هذه الاتجاهات ظهور قراءة للحريات الأساسية هرمية وعدائية وغير جدلية، والتنكر للتكامل والتوازنات التي أوجدها والحدود التي حدّها تحديداً دقيقاً الصكوك الدولية ذات الصلة بالموضوع، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٥٣- ويكمن التحدي الأساس حالياً في تحديد العتبة التي تسوّغ تقييد حرية التعبير من أجل صون حرمة الضحايا. وفي توصيات التقرير المشترك بين المقرر الخاص والمقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد المعنون "التحريض على الكراهية العرقية والدينية وتعزيز التسامح"[٩]، يدعو الخبراء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى "النظر في إمكانية اعتماد معايير تكميلية بشأن العلاقات القائمة فيما بين حرية التعبير وحرية الدين وعدم التمييز، وذلك على وجه الخصوص عن طريق صياغة تعليق عام بشأن المادة ٢٠" من العهد[١٠]. وعلى هذا المنوال، وبالتعاون مع أصحاب ولايات آخرين، يعتزم المقرر الخاص تنظيم حلقة دراسية دولية - من المعتزم أن يشارك فيها حقوقيون ووسائط إعلام وساسة وممثلون للمجتمع المدني وآليات الأمم المتحدة المعنية - قصد اقتراح مبادئ وأساليب ونهوج من شأنها دعم تكاملية حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد وعدم التحريض على الكراهية العرقية أو الإثنية أو الدينية.

جيم - التعصب الديني

٥٤- أبرز المقرر الخاص، طوال مدة ولايته، أحد الأسباب الأساسية لاستفحال العنصرية وكذا تعقُّدها، ألا وهو الخلط بين عوامل العرق والثقافة والدين. لذا، فقد أولى اهتماماً كبيراً لتصاعد معاداة السامية وكره الإسلام وكره المسيحية، إضافة إلى مناوءة تقاليد روحية ودينية أخرى. وينبغي قراءة تقريره الأخير عن الموضوع، المعنون "مكافحة تشويه صورة الأديان"[١١]، والمقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة، مقارنة بتقاريره السابقة المرفوعة إلى لجنة حقوق الإنسان عن حالة المسلمين والعرب في العالم، حيث أكد على ما استهدف أماكن عبادتهم ومراكزهم الثقافية ومنشآتهم التجارية وممتلكاتهم من عنف وتهجّم في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١[١٢]. ويؤكد تقريره المعنون "تشويه صورة الأديان ومكافحة العنصرية على نطاق العالم: معاداة السامية وكره المسيحية وكره الإسلام"[١٣]، هذا الاتجاه الرئيس.

٥٥- وبحث المقرر الخاص، في تقريره الأخير على وجه الخصوص، بناءً على طلب مجلس حقوق الإنسان، مسألة كره الإسلام، لكنه تطرق أيضاً إلى مظاهر التمييز الديني الأخرى، لا سيما معاداة السامية وكره المسيحية ودعوات

---

(٩) A/HRC/2/3.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ٦١.

(١١) A/HRC/6/6.

(١٢) E/CN.4/2003/23 وE/CN.4/2005/19 وE/CN.4/2006/17.

(١٣) E/CN.4/2005/18/Add.4.

أخرى إلى الكراهية التي تستهدف الممارسات الدينية أو الروحية لمجموعات إثنية أو دينية أخرى. وإن هذا النهج الكلي يقوم على اقتناعه بأن معالجة جميع أشكال التمييز على قدم المساواة شرط لا بد منه لمكافحة جميع مظاهر التمييز والتعصب الإثني والثقافي والديني بفعالية.

٥٦- ويؤكد المقرر الخاص، أولاً وقبل كل شيء على تزايد النزوع إلى تشويه صورة الأديان بسبب العوامل التالية: الخلط بين العرق والثقافة والدين، والتسخير السياسي المتزايد للدين، والتوجس الفكري والإيديولوجي من المسألة الدينية. وعلى المستوى الإيديولوجي، فإن مفهوم الاعتقاد المانوي بصراع الحضارات والأديان متزايد الوجود في طريقة تفكير النُّخب السياسية والفكرية والإعلامية وخطابتها. وكما أن مفهوم صراع الحضارات وخاصة الأديان، وهو أرض خصبة لتشويه صورة الأديان، يمثل الجبهة الجديدة لمنظري الحرب الباردة. وهذه الإيديولوجية الجديدة، بترسّخها وتأثيرها المبطّن والعميق في آن معاً، في طريقها إلى أن تصبح ليس نسقاً ينظر به عدد متكاثر من الساسة ومديري وسائط الإعلام ذوي النفوذ إلى العالم فحسب، بل أيضاً أنموذجاً نظرياً جديداً تأخذ به الأوساط الفكرية والجامعية أيضاً. وتتمحور فعالية ذلك المفهوم الإيديولوجية حول التسخير الفكري للدفاع عن الهوية والأمن الوطنيين، ومكافحة الإرهاب، وحول مكافحة الإرهاب الذي اختزل في بعده الديني الصّرف. وإن المعالجة التي يحبّذ اتباعها النهج السطحي والمانوي للحرب الباردة حيال هذه المسائل فيها إقرارٌ لهدفين أساسيين، هما: الترويج للّيبرالية، مختزلةً في بعدها المادي فحسب، والعداء والتوجس من المسألة الدينية والروحية التي تصوَّر تصويراً مشوَّهاً على أنها منافية للتقدم والحرية، والقراءة الإيديولوجية الانتقائية والهرَمية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ففي هذا السياق، تتجلى بعض المظاهر الخطيرة لاستفحال العنصرية وكره الأجانب في الآتي: فوز البرامج المتسمة بالعنصرية وكره الأجانب في الانتخابات وتغلغلها في المؤسسات الديمقراطية، وتصاعد العنف العنصري، وتزايد إفصاح النخب عن نزعتهم العنصرية، وإلباس المفاهيم المؤسِّسة للتحيّزات التاريخية لباساً فكرياً وإعلامياً جديداً، والقراءة الإثنية للهجرة ومعالجتها معالجة أمنية خالصة وليس في إطار احترام حقوق الإنسان.

٥٧- وفي هذا السياق، يتجلى أخطر مظهر في الوقت الحاضر في تصاعد ظاهرة كره الإسلام وتردي وضع الأقليات العربية والمسلمة في العالم، لا سيما في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتدل على خطورة هذا الأمر ثلاثة تطورات رئيسية، هي: الربط الذاتي بين الإسلام والعنف والإرهاب - وهو ربطٌ تغذيه بنيات فكرية وتسخّره الخطابة السياسية وتضخمه الصورة الإعلامية الطاغية ويشكّل المخيلة الشعبية في العمق؛ وإرادة فرض التخفّي على التعبيرات الخارجية عند الصمتِ على المتدينين به، لا سيما بإقامة العراقيل أمام بناء المساجد أو المآذن وبقمع التعبيرات والرموز الثقافية واللباسية الإسلامية؛ والمعالجة الأمنية أساساً المتمثلة في مراقبة أماكن العبادة والثقافة ورصدها، لا بل تعليم الإسلام نفسه، وبالتالي فإنه يتغذى من ازدياد السياسات واعتماد التدابير التشريعية والإدارية والبوليسية تندد بالأقليات الوطنية أو الأجنبية التي تدين بالإسلام أو تجرمها. وإن أكثر ما يرمز إلى التوجّس من الإسلام، في فرنسا، هو بالتالي سياسة تكوين معهد باريس الكاثوليكي للأئمة المعتمدين من الجمهورية.

٥٨- أما معاداة السامية، وهي أقدم مظهر من المظاهر التاريخية للتمييز وتشويه صورة الأديان، فإنها لم تعد مترسخة في مواطنها الأثيرة فحسب، خاصة في أوروبا الجديدة، بل إنها تزحف بخبث إلى مناطق أخرى من العالم،

إما عبر تصريحات بعض الساسة أو بواسطة منشورات تروج نماذج نمطية قديمة.وإن رُزْء من أرزاء معاداة السامية المتجذرة هذه هو إنكار حقيقة إبادة يهود أوروبا والمحرقة إبان الحرب العالمية الثانية أو الشك فيها. فأثناء زيارات المقرر الخاص في إطار تحقيقاته، شخّص خطورة معاداة السامية الصامتة مع كونها عميقة، والتي تُخفيها أو تصدّها اعتبارات واستراتيجيات الانطباع أو السلطة.

٥٩- وإن القراءة العرقية وغير السياسية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني ووضع الشعب الفلسطيني الشديد الخطورة يغذيان لدى بعض المجتمعات أشكالاً ومظاهر جديدة لمعاداة السامية. والخلط بين دولة إسرائيل والجاليات اليهودية في الشتات أو التي تعيش في إسرائيل واعتقاد جوهر الشعب اليهودي ونُكران تنوعه الثقافي والديني والسياسي تشكل مصادر كلها عميقة لهذا الشكل الجديد من معاداة السامية.

٦٠- ويتطور كره المسيحية تطوراً مثيراً للقلق بدافعين اثنين هما ربط المسيحية بالغرب، والذي مَردّهُ، على حد سواء، إلى قربهما التاريخي في عهود الاحتلال الأوروبي، من جهة، وكذا الخطاب الراهن، السياسي والفكري عن الهوية المسيحية لأوروبا، من الجهة الأخرى، وعلى الخصوص في مناهضة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وأيضاً إلى الدعوة التي تقوم بها بعض الحركات الإنجيلية، خاصة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا.

٦١- والهندوسية والسيخية هما أيضاً ضحيتان، في بعض مناطق العالم، لأشكال تاريخية من التمييز والرفض الحديث للتنوع. ولا تزال التقاليد الدينية والروحية للشعوب الأصلية والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي تعاني أشكالاً تاريخية من التمييز والتبشيع من أديان أخرى.

دال - رفض التعددية الثقافية

٦٢- تمثل المقاومة الإيديولوجية والثقافية والسياسية للتعددية الثقافية الإثنية أو الثقافية أو الدينية أحد الجذور العميقة لاستفحال العنصرية وكره الأجانب. ويجب أن تتمحور الاستراتيجية الفكرية والثقافية لمكافحة العنصرية حول تقبل وتشجيع بتعددية ثقافية قوامها الديمقراطية والمساواة والتفاعل. وقد جاءت المجتمعات المتعددة الثقافات نتيجة لعملية تاريخية طويلة الأمد وصلت بين الشعوب والثقافات والأديان. وعموماً، فقد تشكلت آلية تنظيم هذه المجتمعات حول عامل للاعتراف والتجمع والوحدة، ألا وهو الهوية الوطنية. وأدى الارتباط بين مفهومَي الهوية والأمة إلى مفهوم سياسي وقانوني، هو الدولة القومية، شكّل غالبية المجتمعات الحديثة. وإن الإشكال الرئيس لمعظم المجتمعات الحديثة يكمن في التناقض العميق بين الدولة القومية، والتي هي تعبير عن هوية وطنية حصرية، والعملية الدينامية لتحول هذه المجتمعات إلى مجتمعات متعددة الثقافات.

٦٣- وتتمحور مسألة التمييز، في إطار عملية التعددية الثقافية، حول بعدين رئيسيين اثنين. وأشد هذين البعدين ظهوراً هو البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتميز بالتطابق بين خريطة التهميش والخريطة الإثنية أو العرقية أو الدينية لمجتمع متعدد الثقافات. لكن رهان الهوية في عملية التعددية الثقافية يتجلى، في كنهه في مكافحة التمييز في مضماري الذاكرة ومنظومة القيم، حيث تتجسد أعتى أشكال المقاومة للتعددية الثقافية. وهذا البعد، الذي غالباً ما يغفله المسؤولون السياسيون، يكشف ضرورة اقتران الاستراتيجية القانونية لمكافحة العنصرية باستراتيجية أخلاقية وثقافية تمكّن من الاهتداء إلى الجذور العميقة لمختلف المظاهر القديمة والجديدة للعنصرية وكره

الأجانب واقتلاع تلك الجذور، وتوثيق الصلة بين مكافحة العنصرية والقيام، مع مرور الزمن، بإرساء تعددية ثقافية تعادلية وديمقراطية وتفاعلية.

٦٤- وبعبارة أخرى، فإن المعادلة الثقافية المطلوب من كل مجتمع متعدد الثقافات حلها، لمكافحة العنصرية عمقاً وزماناً، هي توثيق الصلة بين الاعتراف بالخاصيّات الإثنية والدينية والثقافية وحمايتها واحترامها وترويج القيم العالمية المشتركة والاعتراف بها، وتلكم القيم الناجمة عن التفاعلات والتلاقحات بين هذه الخاصيّات. ومن منظور التعددية الثقافية التي عمادها الديمقراطية والمساواة والتفاعل، يجب أن تكون الشمولية ذات قيمة للتلاقي وتعبيراً نهائياً عن التفاعلات والتلاقحات بين الهويات المنفردة لمختلف مكونات المجتمع المتعدد الثقافات ونتاج دينامية تعايشها. وهكذا، يغدو التوتر من حيث الهوية، الملازم للتنوع الثقافي، المحرك الرئيس لوحدة وطنية تدمج التنوع وحيوية مكوناته وتحافظ عليه. لذا، يتوجّب إعادة التفكير في الشمولية في إطار دينامية مجتمع متعدد الثقافات.

هاء - التمييز بحق اللاجئين والمهاجرين وملتمسي اللجوء

٦٥- يتجلى أحد المظاهر الرئيسية لرفض التنوع، باعتباره ركيزة من ركائز العنصرية والتمييز، في معالجة شؤون اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين. فهذه الفئات توجد باستمرار في وضع هش للغاية تدهوَر على الخصوص إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وبسبب رجحان مكافحة الإرهاب، فإن معاملة المهاجر واللاجئ وملتمس اللجوء تتسم بالتوجس من احتمال خطورة مدلهمة وبالحذر والعداء الثقافي والديني. وهذه المشاعر تتسبّب في تعميم سياسات تميل إلى تقييد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئات وتبرز تراجع احترام حقوق الإنسان من جراء الطغيان السياسي للأمن على القانون.

٦٦- وتظل المعاملةُ التي يلقاها، في بلدان عديدة، ملتمسو اللجوء واللاجئون والمهاجرون في مناطق الانتظار، خاصة المطارات والموانئ ومحطات القطار، مبعثاً للقلق. وإن منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، تستنكر في هذا الصدد، تحويل مناطق الانتظار هذه إلى "مناطق لا يطالها القانون" يطبعها عدم إمكانية الانتصاف والدفاع أو صعوبتها وباستعمال قوات حفظ النظام للعنف الجسدي والكلامي ذي الصبغة العنصرية، وبانعدام الشروط الصحية الدنيا أو نقصها، وانعدام تدابير حماية النساء والأطفال أو ضعفها. ثم إن في تزايد عدد حوادث العنف الناجمة عن الظروف السائدة في تلك الأماكن وخطورة تلك الحوادث، وكذا الظروف المتصلة بترحيل الأشخاص أو طردهم، مبرّرٌ لضرورة إيلاء عناية خاصة لهذا الشكل المستفحل من التمييز والعنصرية.

٦٧- وعن مظاهر التمييز التي يواجهها اللاجئون، يود المقرر الخاص الإحالة إلى الاستنتاج رقم ١٠٤ (الوثيقة 104(LVI-2005)) عن الاندماج المحلي، الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين. ويؤكد هذا الاستنتاج على الخصوص أن الاندماج عملية دينامية ومعقدة ومزدوجة الاتجاه تتطلب بذل جميع الأطراف المعنية الجهود اللازمة، بما فيها رغبة اللاجئين في التكيف مع المجتمع المضيف، دون أن يُضطروا إلى التخلي عن هويتهم الثقافية، واستعداد المجتمعات المضيفة والمؤسسات العامة لاستقبال اللاجئين وتلبية احتياجات ساكنةٍ متعددة. وهذا الاستنتاج، إذ يؤكد على أهمية قيم التنوع وعدم التمييز والتسامح في هذه العمليات، يشجع على أمور منها تنفيذ سياسات لمكافحة التمييز وأنشطة مناصرة ترمي إلى مكافحة التمييز المُمأسس وتعزيز الجوانب الإيجابية لمجتمع تعددي.

٦٨- ويرحب المقرر الخاص بالتعاون الممتاز الذي شُرع فيه مع مفوضية شؤون اللاجئين، لا سيما بشأن إعداد زياراته ومتابعة التوصيات المقدمة في تقاريره الختامية عن البعثات.

واو - التمييز القائم على النظام الطبقي

٦٩- جاء في أكثر التقديرات والدراسات مصداقية أن ٢٥٠ مليون شخص في أنحاء العالم، وخاصة في آسيا وأفريقيا، يقعون ضحية للتمييز بسبب النظام الطبقي أو بسبب نظم وراثية مشابهة، وهم عرضة باستمرار للاستبعاد والتهميش والعنف. وإن التمييز الذي يواجهونه، والذي يضر بكل من حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتجلى، في جملة ما يتجلى به، في العجز عن تغيير مركزهم الوراثي أو القدرة المحدودة على ذلك؛ أو القيود الاجتماعية المحتومة على الزواج من شخص غريب على الجماعة؛ أو الفصل على الصعيدين الخاص والعام، لا سيما في السكن والتعليم وارتياد الأماكن العامة وأماكن العبادة والحصول على الغذاء والماء من المصادر العامة؛ أو تقييد حرية رفض مزاولة المهن المتوارثة أو الأعمال المهينة أو المحفوفة بالمخاطر؛ أو الخضوع لإسار الدين؛ أو نعتهم بنعوت تحط من شأنهم تشير إلى النجاسة أو الدنس؛ أو عدم احترام كرامتهم ومساواتهم كبشر.

٧٠- وإن مسألة التمييز القائم على النظام الطبقي مدرجة في جدول الأعمال الدولي، منذ مؤتمر ديربان العالمي. ورغم اعتراض بعض الدول الأعضاء، فإن الهيئات الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان في مجال العنصرية والتمييز أوضحت أن تحريم هذا النوع من التمييز يندرج ضمن مجال تطبيق الصكوك القائمة، لا سيما الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي هذا المضمار، خلصت لجنة القضاء على التمييز العنصري، في دورتها التاسعة والأربعين، إلى أن حالة الطبقات والقبائل "المُحْصاة" لا تدخل ضمن نطاق تطبيق الاتفاقية[١٤]. كما أشارت إلى أن التمييز القائم على النظام الطبقي شكل من أشكال التمييز العنصري وأن لمصطلح "النسب" معنى خاصاً به ويجب عدم الخلط بينه وبين العرق أو الأصل الإثني أو القومي[١٥]. وأوضحت اللجنة أيضاً موقفها من هذه المسألة، في ملاحظتها العامة ٢٩(٢٠٠٢) المتعلقة بالتمييز القائم على النسب، مجددةً تأكيدها بشدة على أن التمييز على أساس "النسَب" يشمل التمييز الممارس ضد أفراد الجماعات القائمة على أشكال من تقسيم المجتمع إلى طبقات، كالنظام الطبقي وما شابهه من نظم وراثية تمنع أو تعوق التساوي في تمتعهم بحقوق الإنسان.

٧١- وفي هذا السياق، فإن النساء والفتيات يقعن ضحية لأشكال متنوعة من التمييز، تتراوح في بعض الأحيان بين الاستغلال الجنسي والإكراه على البغاء. وتلك الأمثلة الملموسة على التمييز المزدوج سبق أن نص عليها إعلان وبرنامج عمل ديربان الذي يؤكد أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب مظاهر تتجلى بصورة مختلفة في حالة النساء والفتيات، وقد تكون من العوامل التي تؤدي إلى تدهور ظروفهن المعيشية وإلى الفقر والعنف وأشكال التمييز المتعددة، كما قد تفضي إلى تقييد حقوقهن الأساسية أو حرمانهن منها. ويجب بذل جهود كبيرة في الميادين التشريعية والقضائية والتعليمية ومشفوعة بإرادة سياسية حازمة من أجل وضع حد لهذا الشكل من التمييز.

---

(١٤) CERD/C/304/Add.13، الفقرة ١٤.

(١٥) CERD/C/304/Add.114، الفقرة ٨.

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات

٧٢- يدعو المقرر الخاص مجلس حقوق الإنسان إلى أن يلفت انتباه الدول الأعضاء إلى العلامات المخيفة المنذرة بتراجع مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وخاصة تصاعد العنف العنصري، وأن يذكِّرها بأهمية الإرادة السياسية كركيزةٍ لرفض التهوين من شأن العنصرية وكره الأجانب والتعصب ورفض تسخير هذه الظواهر سياسياً وانتخابياً ولشن حربٍ منظمة على البرامج السياسية العنصرية والكارهة للأجانب.

٧٣- وفي هذا الصدد، يدعو المقرر الخاصّ المجلس إلى أن يشجع الدول الأعضاء على أن تعتمد عاجلاً تشريعات وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، حسبما تنص عليه الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٧٤- ويدعو المقرر الخاص مجلس حقوق الإنسان إلى استرعاء انتباه الدول الأعضاء إلى خطورة تشويه صورة الأديان ومعاداة السامية وكره المسيحية، وعلى الأخص كره الإسلام، وإلى تشجيعها على مكافحة هذه الظواهر بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات حول القيم الأخلاقية المشتركة بين الأديان، ونظرة كل دين نظرة باطنية إلى الجذور التاريخية واللاهوتية للتشويه الذي يقع ضحيته، وتوطيد عرى التعارف والعمل المشترك في مواجهة التحديات الأساسية التي تطرحها الديمقراطية والتنمية وإحلال السلم والنهوض بحقوق الإنسان.

٧٥- ويدعو المجلس أيضاً إلى تشجيع الدول الأعضاء على تنظيم حملة ممنهجة ضد ظاهرة التحريض على الكراهية العرقية والدينية، وذلك بالسعي إلى إيجاد توازن يقظ بين التدين واحترام حرية الدفاع عن العلمانية وبالاعتراف بجميع الحريات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومراعاة تكامل تلك الحريات.

٧٦- ويوصي المقرر الخاص مجلس حقوق الإنسان بأن يجعل الدول الأعضاء تدرك قيمة الربط بين مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وإقامة تعددية ثقافية ديمقراطية وتفاعلية وتعادلية.

٧٧- ويدعو المقرر الخاص مجلس حقوق الإنسان، بنفس الروح، إلى استرعاء انتباه الدول الأعضاء إلى العمق التاريخي والثقافي للعنصرية. ويجب أن تركز مكافحة العنصرية على الجبهة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى رهان الهوية في الوقت نفسه، أي جدلية احترام الخاصيّات الثقافية والدينية للجماعات والأقليات وتشجيع تلاقح وتفاعل جميع القوميات. ويوصي المقرر الخاص المجلس بأن يلفت انتباه الدول الأعضاء إلى أهمية إقامة جبهة فكرية لمناهضة العنصرية والعمل بالتالي، من خلال التعليم والبحث العلمي والإعلام، على مكافحة الأفكار والمفاهيم والتخيُّلات التي من شأنها التحريض على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب أو تقرّرها.

٧٨- ويدعو مجلس حقوق الإنسان إلى تشجيع الدول الأعضاء على اتباع نهج لمعالجة شؤون الهجرة واللجوء ووضع الأجانب والأقليات القومية أساسه القانون الدولي والصكوك الدولية، ولا سيما العهدين الخاصّين وبرنامج عمل ديربان، التي تتشَفّع لاحترام حقوقهم.

٧٩- ويدعو المجلس أيضاً إلى التشديد على خطورة المظاهر والممارسات العنصرية والكارهة للأجانب في مناطق الدخول والاستقبال والانتظار في البلدان. ولا بد من الحيلولة دون أن تصبح تلك المناطق أماكن منعدمة القانون بالنسبة إلى غير المواطنين عامة والمهاجرين وملتمسي اللجوء خاصة.

٨٠- ولمكافحة استفحال العنصرية وكره الأجانب والخلط بين عوامل العرق والثقافة والدين، يكرر المقرر الخاص توصيته المتعلقة بضرورة الحساب الدقيق لمظاهر العنصرية وكره الأجانب والقيام، في هذا الصدد، داخل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإنشاء مرصد دائم لظواهر العنصرية يقدَّم تقريره السنوي إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة في نفس الوقت الذي يقدَّم فيه التقرير العام والتقرير المرحلي للمقرر الخاص.

٨١- ويقترح المقرر الخاص إدراج تقريره العام وتوصياته ضمن الوثائق المقدمة إلى جميع الهيئات المشاركة في عملية مراجعة مؤتمر ديربان العالمي، وإدراج تقاريره عن الزيارات إلى البلدان ضمن الوثائق المقدمة إلى الاجتماعات الإقليمية التي تعقد في إطار هذه العملية.

٨٢- وأخيراً، يوصي المقرر الخاص مجلس حقوق الإنسان باسترعاء انتباه الدول الأعضاء إلى خطورة وعمق استفحال مظاهر العنصرية وكره الأجانب، القديمة منها والحديثة. وبفعل المزاوجة بين الدينامية الثقافية التعددية وإطار العولمة، لا يمكن لأي مجتمع أن ينجو من هذه الظواهر التي تمثل اليوم أحد أخطر التهديدات أمام الديمقراطية والتعايش في جميع المجتمعات. وعليه، فإن ردُّ المجتمع الدولي ردّاً قوياً وتوافقياً أمر ملح وضروري.

٨٣- وفي هذا السياق، يدعو المقرر الخاص مجلس حقوق الإنسان إلى التأكيد على أن برنامج عمل ديربان يمثل، حتى هذا اليوم، أشد الردود على هذه الظواهر تطوراً. فمن المهم للغاية أن تكون عملية مراجعة ديربان مناسبة لتعبير المجتمع الدولي عن إرادة سياسية حازمة لحساب هذه الظواهر وعدم الاقتصار على وضع تدابير سياسية وقانونية وثقافية من شأنها تكملة برنامج عمل ديربان في جميع المسائل التي ربما كانت محل اعتراض بعد المؤتمر العالمي، وإنما أيضاً اقتراح سبل ووسائل لتنفيذ برنامج منقح تكون كفيلة بالتصدي لخطورة الوضع. وإضافة إلى التعبير عن انعدام الإرادة السياسية لمواجهة هذه الظواهر، فإن فشل عملية مراجعة المؤتمر العالمي من شأنه أن يفسح المجال على الخصوص أمام توسُّع الاتجاهات الرئيسية المشار إليها في هذا التقرير: أي تصاعد العنف العنصري وتسخير العنصرية سياسياً وتبريرها فكرياً.

- - - - -